الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

المدة النيابية الأولى: 2022/2027

الدورة العادية الثانية: 2024-2025

محضر اجتماع
لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري

- **تاريخ الاجتماع: 25 جوان 2026**
- **جدول الأعمال:**

الاستماع إلى ممثلي وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول مقترح القانون عدد 2024/18 المتعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة غير المرخصة، والتداول حول المحاور الواردة بوثائق المخطط التنموي 2026-2030 الراجعة بالنظر للجنة وفقا لاختصاصاتها المحددة بالنظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

- **الحضور:**

الحاضرون (07)/ **المعتذرون** (00)/ **الغائبون** (03)/ **الحاضرون من غير أعضاء اللجنة** (01)

افتتاح الجلسة: 10.10 **رفع الجلسة:** 1700

I- مداولات اللجنة:

عقدت لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري جلسة كامل يوم الخميس 25 جوان 2026، خصصتها للاستماع إلى ممثلي وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول مقترح القانون عدد 2024/18 المتعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة غير المرخصة، وذلك برئاسة السيد خالد حكيم مبروكي، نائب رئيس اللجنة، وحضور السادة حسن الجربوعي، وعمر بن عمر، والطاهر بن منصور، ومحمد بن سعيد وعبد الستار الزارعي وحمزة بالضياقي، أعضاء اللجنة. وعدد هام من النواب من غير أعضاء اللجنة.

واستهل السيد رئيس الجلسة الأشغال بالتأكيد على أنّه تم تقديم هذا المقترح على ضوء مخرجات جلسة الاستماع إلى ممثلي وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بتاريخ 04 مارس 2026 حول تأخّر تطبيق الفصل 81 من القانون عدد 48 لسنة 2024 المؤرخ في 9 ديسمبر 2024 المتعلق بقانون المالية لسنة 2025، والمتمثلة خاصة في ضرورة التنسيق مع الوظيفة التنفيذية لتجاوز الاشكاليات المطروحة على مستوى هذا الفصل وخاصة منها الفنية.

وفي تدخلاتهم، ثمن ممثلو وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري التفاعل الإيجابي والتنسيق القائم بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، مؤكدين أنّ النقاشات التي دارت في إطار النظر في هذا المقترح أسهمت في بلورة نص تشريعي أكثر نجاعة وقابلية للتطبيق على أرض الواقع. وذكروا بأبرز النقاط لتي تم التوافق بشأنها خلال جلسة الاستماع السابقة والمتمثلة أساسا في توحيد مبلغ التسوية وآجال تقديم مطالب التسوية والإحالة إلى نص ترتيبي يصدره الوزير المكلف بالمياه لضبط شروط وإجراءات تطبيق هذا المقترح، إلى جانب توضيح الامتيازات التي تسندها الدولة للمستغلين الفلاحيين المعنيين بالتسوية، وتحديد آجال دخول القانون حيز النفاذ.

وأفادوا بأنّه تم إطلاق المنصة الرقمية الخاصة بإيداع مطالب تراخيص البحث والتنقيب عن المياه واستغلالها، بما يتيح للمستغلين الفلاحيين متابعة ملفاتهم إلكترونيا، وأضافوا أنّ هذه المنصة تتضمن منصة فرعية مخصصة لتسوية الآبار الفلاحية العميقة غير المرخصة، وهي بصدد الإعداد من قبل مكتب دراسات، على أن يتم إطلاقها بالتوازي مع إصدار النص الترتيبي المنظم لتطبيق هذا المقترح.

كما استعرضوا الجوانب الفنية المرتبطة بتنفيذ هذا القانون في حال المصادقة عليه، ومن أبرزها المحافظة على الموارد المائية من خلال تركيز عدادات ذكية تستجيب لمواصفات فنية على مستوى كل مستغلة فلاحية، بما يسمح بمتابعة كميات المياه المستغلة ومراقبتها، ويسهم في الحد من استنزاف المائدة المائية.

وخلال النقاش، ثمن النواب تفاعل الوظيفة التنفيذية مع مقترح القانون، وتقدموا بعدة استفسارات تعلقت أساسا بالآجال القصوى لاستكمال إرساء المنصة الرقمية لتسوية الآبار الفلاحية غير المرخصة، والجهة التي ستتولى تحمل تكاليف تركيز العدادات الذكية وربطها بالشبكة، إضافة إلى مصاريف صيانتها.

كما تساءلوا عن الآليات التي سيتم اعتمادها لإثبات تاريخ حفر البئر، ومدى شمول إجراءات التسوية للآبار المحفورة بالمناطق الحمراء ومناطق الصيانة، فضلا عن مآل الآبار السطحية في حال اقتصار أحكام المقترح على الآبار العميقة.

واستفسر النواب عن مآل الآبار الفلاحية التي تم إحداثها بعد تاريخ 10 ديسمبر 2024

ودعا عدد من النواب إلى مراجعة مبلغ التسوية المقترح، معتبرين أنّه لا يكرس مبدأ العدالة الاجتماعية بين المستغلين الفلاحين، واقترحوا اعتماد معايير موضوعية لتحديده، من بينها مساحة المستغلة الفلاحية وعمق البئر محل التسوية.

وفي ردّهم، أفاد ممثلو وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بأنّه تم عقد اجتماع على مستوى الوزارة للتفاعل مع مقترح القانون، وأسفرت عن جملة من مقترحات التعديل التي شملت جوهر عدد من فصوله، كمزيد توضيح الامتيازات التي سينتفع بها المستغلون الفلاحيون المعنيون بالتسوية، والتنصيص صراحة على رفض مطالب التسوية التي تتضمن معطيات أو بيانات غير صحيحة، إلى جانب إلغاء مقرر التسوية في حال ثبوت إخلال المنتفع بالتسوية بالالتزامات المحمولة عليه.

وعبر النواب عن انفتاحهم على مختلف الآراء ووجهات النظر التي من شأنها إثراء هذه المبادرة التشريعية، بما يضمن نجاعة تطبيقها على أرض الواقع.

وواصلت اللجنة أعمالها خلال الجلسة المسائية للنظر في فصول مقترح هذا القانون على ضوء المقترحات المقدمة من قبل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والمصادقة عليها فصلا فصلا. وناقش السادة النواب باستفاضة هذه المقترحات ووافقوا عليها بعد إدخال تعديلات شملت العنوان والفصل الأول من مقترح القانون كما تم إضافة فصلين جديدين.

ونورد في ما يلي مداولات اللجنة حول الفصول التي حضيت بنقاش:

عنوان مقترح القانون:

اقترح أعضاء اللجنة التخلي عن عبارة ‘‘العميقة’’ لتشمل أحكام مقترح القانون جميع الآبار الفلاحية سواء منها العميقة أو السطحية.

وتم تعديل العنوان في هذا الاتجاه والموافقة عليه بإجماع الحاضرين.

الفصل الأول:

تم حذف عبارة ''العميقة'' وذلك في إطار التناسق مع عنوان مقترح القانون.

كما أقرّ أعضاء اللجنة في مستوى هذا الفصل صعوبة إثبات عملية إنجاز البئر قبل تاريخ 10 ديسمبر 2024 وإمكانية الوقوع في حالات من الغش وعدم الشفافية من جهة، وحرمان الآبار الفلاحية التي تم حفرها خلال الفترة ما بعد هذا التاريخ من جهة أخرى، واقترحوا حذف ''قبل تاريخ 10 ديسمبر 2024''. ولم يحض هذا المقترح بالموافقة. وتمت المصادقة على الفقرة الأولى من هذا الفصل في صيغته الأصلية بإجماع الحاضرين.

كما وافقت اللجنة على مقترح التعديل المقدم من قبل ممثلي وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بخصوص حصر امتيازات الدولة اللاحقة وفق النصوص التشريعية سارية المفعول والتي سيتمتع بها المستغلون الفلاحيون بموجب أحكام هذا القانون في حال المصادقة عليه.

وتم تعديل الفصل الأول في هذا الاتجاه والموافقة عليه بإجماع الحاضرين.

فصل جديد أول:

وافق أعضاء اللجنة على مقترح إضافة فصل جديد أول تم تقديمه من قبل ممثلي وزارة الفلاحة بالنظر إلى أنّه يهدف إلى إضفاء مزيد من الشفافية على عمليات تسوية وضعية هذه الآبار الفلاحية العميقة غير المرخصة.

وتمت الموافقة على هذا الفصل الجديد بإجماع الحاضرين.

فصل جديد 2:

وافقت اللجنة على مقترح إضافة فصلا جديد 2 تم تقديمه من قبل ممثلي وزارة الفلاحة بالنظر إلى أهميته في إحكام الرقابة على التصرف في الموارد المائية.

وتمت الموافقة على هذا الفصل الجديد بإجماع الحاضرين.

وبذلك أنهت لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري النظر في مقترح القانون المتعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة غير المرخصة عدد 18 لسنة 2026 والموافقة عليه بإجماع الحاضرين.

هذا وتم إدراج نقطة إضافية على جدول أعمال هذه الجلسة لعقد جلسة تمهيدية للتداول حول المحاور الواردة بوثائق المخطط التنموي 2026-2030 الراجعة بالنظر للجنة وفقا لاختصاصاتها المحددة بالنظام الداخلي لمجلس نواب الشعب. وأبدى النواب بعض الملاحظات حول هذا المخطط كعدم تقييم المخطط السابق وعدم توضيح مصادر الموارد المالية لتمويل المشاريع التنموية وغياب توجه إقليمي في القطاع الفلاحي واعتماد نفس توجهات المخططات السابقة وغياب قائمة تفصيلية للمشاريع الإقليمية والجهوية والمحلية. واتفقوا على تقسيم مجالات القطاع الفلاحي بين أعضاء اللجنة للتدخل خلال جلسات الاستماع الموحدة. كما تم الاتفاق على اعداد ملخص حول المسائل المتعلقة بالقطاع الفلاحي والمدرجة في وثائق المخطط من طرف الإطار الاستشاري للجنة وارسالها لأعضائها لمزيد التعمق في دراسة الوثائق الواردة.

نائب رئيس اللجنة	**مقررة اللجنة**
خالد حكيم مبروكي	**سيرين بوصندل**